

د. روائية كمال
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار - عنابة -

الاستثمارات العربية في الخارج:
إمكانية تحويلها إلى الوطن
العربي - حالة الجزائر

الملخص

يهدف هذا المقال إلى تحديد حجم الاستثمارات العربية الموظفة في البلدان الصناعية والنامية . وما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان العربية وخاصة الجزائر لجذب هذه الاستثمارات وتوظيفها في مشاريعها الإنمائية .

المقدمة:

أصبحت الأموال العربية الموجودة في الخارج وأشكال الاستثمار التي توظف بها، من المواضيع الاقتصادية البالغة الأهمية، هذا ما جعل مراكز البحوث تهتم بمعالجة أوجه استثمارها واتجاهاتها وآثارها على المستوى الدولي والمحلي .

ويتمحور اهتمامنا - بشكل خاص - على إبراز الدور الذي يجب أن تلعبه الاستثمارات المتجهة للبلدان الصناعية في إحداث تنمية حقيقية في البلدان العربية، وتمكين المستثمرين العرب من مواجهة التضخم العالمي الذي يساهم في تناقص رأس المال.

Résumé

Le but de cette étude et de déterminer la valeur des investissements arabes utiliser dans les pays industrialiser et les pays en voie de développemen . et qu'elle sont les procédures que doivent prendre les pays arabes et surtout l'Algérie afin d'attirer ses investissements .

ويهدف المقال إلى التعريف بحجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية ومجالات تركيزها، والتعديلات التي أدخلتها البلدان العربية على تشريعاتها لخلق مناخ استثماري يتمكن من جذب الاستثمارات العربية وتحويل مسارها إلى البلدان العربية .

وتعد الجزائر من البلدان العربية التي اهتمت مؤخرا بالدور الذي يمكن أن تساهم به الاستثمارات العربية في إحداث تنمية اقتصادية، وعليه قامت الجزائر - في ظل الإصلاحات الاقتصادية - بإدخال تعديلات شملت التشريعات والنصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري وإصلاح الإدارة بما يتناسب ومواصفات تدفق رؤوس الأموال وحركيتها على الصعيد العالمي .

1- تصنيف الأموال العربية:

ظهر تصدير رأس المال من البلدان النامية، بعد الارتفاع الحاد للأسعار لعالمية سنة 1974/1973، حيث ازدادت مداخل البلدان المستخرجة للنفط من 40 مليار دولار سنة 1974 إلى 100 مليار دولار سنة 1980¹، لتغطي بذلك الاحتياجات الاستثمارية لهذه البلدان وتمكينها من تصدير جزء منه للبلدان الغربية .

ويمكن تصنيف الأموال العربية التي تتاح للتنمية إلى أموال عربية في الخارج وأموال عربية في الداخل . وينظر للاستثمارات العربية في الخارج، كأموال مودعة من قبل جهات رسمية متأتية أساسا من عائدات النفط، وأموال مودعة من قبل الأفراد، وهي تشكل أرقاما ضخمة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ظاهرة الإيداع في الخارج وفي مصارف آمنة تعتبر من الظواهر ذات الانتشار الواسع بالنظر لعدم الاستقرار الداخلي، ولكثرة المنتفعين الذين يندفعون إلى السلطة والمراكز الهامة، حيث يقومون بتهريب مائيسر لهم من أموال إلى الخارج.

ويجعل الطابع الاستهلاكي لذوي المداخل المرتفعة من الأموال التي يحققونها، كأداة لنضوب الثروة الوطنية نظرا لأسلوب الإنفاق العشوائي² .

من هنا لا يمكننا أن نعتبر أن أغلب الاستثمارات العربية تعبر عن فوائض بالمفهوم الاقتصادي، ذلك أن الفوائض الاقتصادية تتمثل في التراكمات التي تنشأ عن العملية

الإنتاجية ولها صفة الديمومة والاستمرار، أما الأموال العربية في الخارج فهي ناتجة عن استنزاف الثروة الوطنية، وتعتبر بذلك احتياجات للاستهلاك في شكل أوراق نقدية تصرف عند الحاجة، وهي تعويض لما استنزف من ثروة .

أما الأموال العربية في الداخل، فقد تم توجيه جزءا كبيرا منها في بعض البلدان لتمويل برامج وخطط تنموية واسعة كما حدث في الجزائر من خلال المخططات التنموية التي استنفدت جزءا كبيرا من الدخل النفطي.

2- الاستثمارات العربية في البلدان الصناعية والنامية :

إن عدم الاستقرار السياسي والتطور غير الكافي للبناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي، والدرجة المتدنية للترابط الاقتصادي للبلدان النامية من ناحية، وقدرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بواسطة سوق العملات على جذب الجزء الأكبر من الأموال العربية من ناحية أخرى أظهرت أنها العوامل التي حددت الاتجاهات الأساسية لتصدير رأس المال من البلدان العربية .

هذا، وتذهب الأموال العربية غير المنفقة عن الاحتياجات الوطنية بمختلف أشكالها بصورة رئيسية، إلى البلدان الرأسمالية المتطورة، حيث توظف على شكل إعتمادات بنكية واستثمارات في أوراق حكومية ذات أجل قصير (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية) ، كما توسع النشاط الاستثماري للمودعين من البلدان العربية في مجال سوق الممتلكات غير المنقولة وقطاع الخدمات، بسبب التخوف من تقلبات العملة . وتتمثل الصيغة الأخرى لاستثمار الأموال العربية في شراء بنوك أو توظيفها في مشروعات مشتركة ³ .

ومما تجدر الإشارة إليه، أن التأثير السلبي لحركة الاستثمارات العربية باتجاه البلدان الصناعية - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - ظهر إثر قرارات تجميد ودائع العديد من البلدان العربية في البنوك الغربية، بالإضافة إلى التخفيض المستمر لسعر الدولار والذي ألحق خسارة كبيرة بالبلدان المصدرة للنفط، ففي الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977 بلغ مقدار انخفاض قيمة الدولار 28% تقريبا، بحيث لم

تتمكن الأرباح على الموجودات في الخارج من تعويض خسارة البلدان العربية من التضخم وتدني أسعار صرف الدولار في الأسواق الخارجية⁴.

أما الاستثمارات العربية في البلدان النامية فإنها لا تزال في بدايتها وضئيلة، غير أنها تلاقي ترحيبا بعكس ما هو عليه الحال في الدول الصناعية، وقد قامت بعملية التوظيف مؤسسات مالية هي الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الإفريقية الذي تأسس سنة 1974 برأسمال قدره 231 مليون دولار، ثم ارتفع بعد ذلك إلى 500 مليون دولار لمساعدة 35 دولة إفريقية بمشروعات إنتاجية ومشروعات الري والصرف، إلا أنه لا يشجع الصناعات الاستخراجية الثقيلة إلا في عدد محدود من البلدان. تلاه البنك الإسلامي فالصندوق العربي لتقديم المعونة لإفريقيا برأسمال 25 مليون دولار تساهم به الأقطار العربية بنسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة العربية، بالإضافة إلى المساهمة في صندوق التضامن للبلدان النامية.

3- الحاجة إلى إعادة النظر بالسياسات الاستثمارية العربية :

أدى التخوف غير المبرر من كون أن الأموال العربية ستغزو العالم الغربي، وبالتالي تتحكم في سوق المال العالمية مما يجعل الدول الصناعية أسيرة لها، بمطالبة أغلب هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إصدار تشريعات للحد من التوظيفات العربية في البلدان المتقدمة، كزيادة الضرائب على مشتريات الأجانب من الأسهم والعقارات، ووضع لوائح تبيين الشركات المفتوحة دون حدود للاستثمارات العربية، وتلك التي لا يسمح بشراء أسهمها كالصناعات الحربية والدفاعية والمرافق العامة. وهذا يدل على أن الدول الصناعية ترغب في عدم استثمار إي مال عربي في أي شكل من أشكال الصناعات الأساسية أو في الأوجه التي تدر ربحا أكيدا.

هذا، وتشير مختلف التقديرات إلى أن الأقطار العربية ستنتقل من حالة الفائض المالي إلى حالة العجز ويعود ذلك إلى:

1- انخفاض الإنتاج النفطي بسبب انخفاض الاستهلاك في الدول الصناعية لاعتماد هذه الدول على بدائل أخرى كالطاقة المتجددة.

2- تحول البلدان النفطية إلى سوق استهلاكية واسعة لمنتجات الدول الصناعية .
 3- انخفاض القيمة الشرائية للأموال العربية بسبب الهبوط المستمر في أسعار العملات، وبسبب عوامل التضخم مما يؤدي إلى انخفاض في القيمة الحقيقية لسعر البرميل من النفط .

لذا، تتطلب هذه العوامل إعادة النظر في السياسات القائمة من أجل المحافظة على الأموال التي لا تعبر عن الغنى بالمفهوم الاقتصادي، لأن الدولة الغنية هي تلك التي تمتلك موجودات ثابتة تستخدم في عملية الإنتاج.

وتقدم البلدان العربية فرصا كبيرة للاستثمار في المجال الصناعي والهيكل الأساسية والمياه والزراعة والمرافئ والأساطيل النفطية والتجارية، لتتفني بذلك صحة الحجة القائلة بأن القدرة الاستيعابية للدول العربية محدودة، والتي كانت سببا في إهمال التنمية بها، وتبريرا للتسبب في استخدام الأموال .

وقد بينت نتائج عدة دراسات قام بها فريق من الباحثين، أن الإنفاق الاستثماري في كل من سوريا والعراق ومصر والأردن ولبنان قدر بإنفاق سنوي يتراوح بين 1,7 و 2 بليون دولار خلال 25 سنة لشق القنوات وإصلاح الأراضي واستخدام الميكنة الزراعية، كما أن الصومال والسودان يحتاجان إلى أموال طائلة لجعلهما أحد المراكز المهمة لتأمين الغذاء إلى البلدان العربية وللتصدير . بالإضافة إلى ذلك فإن البلدان العربية في حاجة إلى توظيف استثمارات في مجال التنمية الثقافية والمواصلات البرية والبحرية والمطارات والهيكل الأساسية، والتجهيزات الصحية، وإذا أضفنا إلى هذا كله الأموال اللازمة لاكتشاف الثروات واستصلاح الأراضي الصحراوية، فإننا سنصل إلى نتيجة هي أن كافة الأموال العربية المودعة في الخارج لا تكفي لسد الاحتياجات الاستثمارية لمجمل هذه المشاريع .

4- الاستثمارات العربية البينية :

أصبحت الاستثمارات العربية البينية اليوم تحتل موقعا استثماريا بارزا، إلا أنها لم ترق إلى المستوى الذي بلغته في الدول الأوروبية بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، إذ لا يمكن مقارنة حجم الاستثمارات العربية في الولايات

المتحدة الأمريكية الذي بلغ 800 مليار دولار بمستوى الاستثمار العربي البيني، ويرجع انخفاض مستوى الاستثمار بين الدول العربية إلى الواقع الإداري والتشريعي في معظم هذه الدول، التي لم تصل بعد إلى درجة الانفتاح التجاري والاقتصادي المطلوبين، وتتمثل الصعوبات التي تواجه المستثمر العربي عند إقامة مشاريعه الإنمائية في أي بلد عربي في طول أجل إنجاز المشروع إلى جانب مشكل العقار الصناعي الذي يعيق العملية الاستثمارية.

ولدراسة حجم تدفق الاستثمارات العربية البينية، تم تحديد الفترة 1995/2002 لكونها تميزت بحركية نشطة للاستثمارات العربية البينية، إذ بلغ إجمالي هذه الاستثمارات التي تم الترخيص لها سنة 2002 لعدد من الدول العربية (15 دولة) توافرت عنها البيانات 2912,3 مليون دولار مقابل 2646,9 مليون دولار سنة 2001 أي بزيادة قدرها 10% . وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر البلدان العربية جذبا للاستثمارات العربية بقيمة 716,9 مليون دولار سنة 2002 وبما نسبته 24,6% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، تلتها لبنان بقيمة 650 مليون دولار ونسبة 22,3% ثم السودان 567,4 مليون دولار بنسبة 19,5%⁵ .

كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (1) تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمسجلة⁶

مليون دولار

الدولة	2002/1995	2007
الأردن	171,5	1097.6
الإمارات	1184,5	—
البحرين	420	—
تونس	1249,1	2366.8
الجزائر	963,4	—
السعودية	1784,0	4837
السودان	2494,3	2004
سوريا	1499,2	—
سلطنة عمان	134,7	—
فلسطين	330,8	—
قطر	308,8	—
لبنان	2844,8	2335
ليبيا	248,1	461.4
مصر	316,9	3265.4
اليمن	362,2	858.3
المجموع	16987,6	

يتبين من الجدول السابق أن أكبر نسبة من الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية للفترة 2002/1995 وجه للبنان بنسبة 16,74 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية لهذه الفترة تلاها السودان بنسبة 10,5 %، وتأتي الجزائر في المرتبة السابعة بنسبة 5,67 % .

وتصدر المملكة العربية السعودية البلدان العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية والتي قدرت سنة 2002 بحوالي 881,7 مليون دولار أي بنسبة

30,3 % من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة، تلتها الكويت 444,2 مليون دولار بنسبة 15,2 % ثم الإمارات العربية المتحدة 356,1 مليون دولار وبنسبة 12,3 % . وتركزت الاستثمارات العربية البيئية في قطاع الخدمات بنسبة 60 % في المتوسط من هذه الاستثمارات تلاه قطاع الصناعة 30 % ثم قطاع الزراعة 10 % .

5- مناخ الاستثمار : وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية .

من خلال التعرض لمجموعة من المؤشرات الدولية المعبرة عن مناخ الاستثمار، الصادرة عن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى منظمات دولية مستقلة، والمنندى الاقتصادي العالمي. نحاول التعريف بالدول العربية التي تعمل بجدية لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال انضمامها لهذه المؤشرات.

أ- مؤشر الحرية الاقتصادية⁷

يقيس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 161 دولة سنة 2002 بينها 20 دولة عربية، ويستند هذا المؤشر على عدة عوامل منها السياسية التجارية وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية .

ووفق مؤشر 2002 تصدرت البحرين مجموعة الدول العربية وقاربت مجموعة الدول ذات الاقتصاد الحر تلتها الإمارات والكويت .

ب- مؤشر الاستدامة البيئية⁸

ويقيس درجة التقدم في السياسات البيئية، والإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي والحد من الانبعاثات السامة ووضع الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية والتكنولوجية، ومدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها .

وشمل المؤشر سنة 2002 142 دولة منها 16 دولة عربية، احتلت دولتان عربيتان موقعا متقدما نسبيا (الأردن وتونس) و3 دول موقع متوسط (الجزائر والمغرب ومصر) و6 دول موقع متدن جدا (سلطنة عمان وليبيا وموريتانيا والصومال والسعودية والعراق) ودولتان في آخر القائمة (الإمارات والكويت) .

ج- مؤشرات الشفافية⁹

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، ومدى وجود تشريعات قانونية للحد من الفساد . ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن تكون قد تم فيها 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل، ولهذا تخرج دول أحيانا من المؤشر . ويؤخذ معدل البيانات على أساس 3 سنوات ضمنها سنة إصدار المؤشر .

هذا، وقد دخلت المؤشر 4 دول عربية (تونس والأردن ومصر والمغرب) وضعها مازال ما دون المتوسط في مجال الشفافية.

د- مؤشر التنافسية العالمي¹⁰

ويقاس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى بهدف تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات ودرجة تطور قطاع الصناعة، ومدى نجاح البلد المعني في خلق بيئة الإبداع ونقل التكنولوجيا المتقدمة، ونوعية أداء المؤسسات العامة، بالإضافة إلى تطور البيئة القانونية والتشريعية . ودخل في المؤشر 3 دول عربية هي الأردن وتونس والمغرب.

هـ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية¹¹

يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وقدرة البلد المعني على مقابلة التزاماته المالية وسدادها . ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب)

ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25%). ووفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية لشهر ديسمبر 2002 تم تصنيف 18 دولة عربية داخلية في المؤشر إلى 3 دول في درجة مخاطر منخفضة جدا و 7 دول في درجة مخاطر منخفضة و 4 دول في درجة مخاطر معتدلة ودولتين عربيتين في درجة مخاطر مرتفعة ودولتين في درجة مخاطر مرتفعة جدا .

و- مؤشر الفايننشال تايمز لأكبر 500 شركة في العالم¹²

يعكس ترتيب أكبر 500 شركة في العالم وفق قيمتها السوقية في السوق المالية في يوم محدد (اختير عام 2002 ليكون 2002/3/27). وقد دخلت القائمة 3 شركات عربية هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في المرتبة 374 وبلغت القيمة السوقية لها 12,1 مليار دولار، والمصرف السعودي الأمريكي (المرتبة 451 والقيمة السوقية 10,13 مليار دولار) وشركة اتصالات الإمارات (المرتبة 485 والقيمة السوقية 9,56 مليار دولار) .

ي- مؤشر الثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر¹³

يستند إلى تحليل الآراء التي يرصدها الاستبيان الذي يوزع على عينة مختارة تشمل 1000 مدير عام أو مدير مالي للشركات العالمية. ويستند المؤشر إلى نتائج الاستبيان الذي يركز على نظرة المستثمر إلى الأداء الاقتصادي العالمي ومدى ارتباط قرار الاستثمار في الخارج بالمخطط الاستثماري والاستراتيجي للشركة وتحديد أهم العوامل التي تثير القلق لدى المستثمر وتؤثر على قرار الاستثمار وتحديد أهم وسائل الاستثمار (اندماج وتملك، مشاريع جديدة، شراكة)

من خلال المؤشرات الدولية السابقة، نجد أن البلدان العربية التي تعمل بجدية للوصول إلى تهيئة مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال انضمامها إلى هذه المؤشرات متمثلة في الجمهورية التونسية التي انضمت إلى أغلب هذه المؤشرات ثم الأردن والمغرب.

6- الاستثمارات العربية في الجزائر :

شهدت الجزائر وتيرة متسارعة في ميدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بلغت قيمتها 1,2 مليار دولار خلال سنة 2002، من المتوقع أن ترتفع أكثر في السنوات المقبلة، ويحتل الاستثمار في قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع النفط . وإذا كانت الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية هي المسيطرة على الاستثمارات النفطية فإن الشركات العربية اهتمت أكثر بتوجيه استثماراتها لقطاع الخدمات، لكونها ترى أن لهذا النوع من الاستثمارات مكسب مهم لنمو رأسمال المستثمر الأجنبي، خاصة وأن الجزائر بدأت تفكر في إنعاش اقتصادها بالاستعانة بالاستثمارات التي تقدم أحسن الخدمات.

وبالرغم من تدني مستوى الاستثمارات في العشرية الأخيرة، نظرا لما عرفتة الجزائر من عدم استقرار، جمدت لفترة معينة السير العادي للحركة الاستثمارية، شهدت حركة الاستثمارات تقدما ملحوظا في نهاية التسعينات، نظرا للتعديلات التي أدخلت على القوانين والتشريعات المتعلقة بإنجاز الاستثمارات والضمانات الممنوحة للمستثمرين¹⁴ .

هذا، وقد استطاعت بعض المؤسسات الاستثمارية العربية أن تبرز في فترة زمنية قصيرة، بسبب تبنيتها لطرق التسيير العصرية وتنافس بذلك العديد من الشركات العالمية . فالشركة المصرية أوراسكوم التي تعد أكبر شركة استثمارية في الجزائر خارج نطاق المحروقات، حازت سنة 2001 على رخصة استغلال الهاتف النقال بمبلغ 737 مليون دولار لاستغلال الشبكة لمدة 15 سنة قابلة للتجديد، في حين حازت الوطنية الكويتية على الرخصة الثالثة لاستغلال الهاتف النقال¹⁵ . ومن أهم المجالات التي استفادت من الاستثمار العربي المصرح به، والتي لاقت إهتمام المستثمرين العرب، هي الفنادق، الاتصالات، المراكز التجارية، مواد البناء، الصناعات النسيجية .

جدول رقم (2) توزيع المشاريع العربية المصرح بها بين سنتي 2003/1993¹⁶

البلد	عدد المشاريع	المشاريع %	المبلغ مليون دج	المبالغ %	مناصب العمل	%
فلسطين	5	3,27	489	0,98	127	1,11
السعودية	3	1,96	518	1,04	245	2,13
البحرين	4	2,61	6179	12,63	769	6,7
مصر	17	11,11	5034	10,07	1323	11,53
الإمارات	3	1,96	2249	4,5	128	1,12
العراق	5	3,27	347	0,69	151	1,32
الأردن	21	13,73	10826	21,65	1066	9,29
لبنان	5	3,27	984	1,97	1404	12,23
ليبيا	10	6,54	10601	21,20	756	6,59
المغرب	2	1,31	502	1,00	106	0,92
قطر	3	1,96	3869	7,74	374	3,26
سوريا	40	26,14	4869	9,74	2513	21,89
تونس	33	21,57	2462	4,92	1683	14,66
اليمن	2	1,31	1079	2,16	833	7,26
المجموع	153	100	50008	100	11478	100

يتبين من الجدول السابق أن حجم الاستثمار العربي الإجمالي في الجزائر بلغ 50 مليار و 8 ملايين دينار، يشارك فيه 14 دولة عربية بين متعاملين عموميين وخواص خلال الفترة الممتدة ما بين 2003/1993، حيث سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 153 تصريحاً لإنجاز مشاريع استثمارية عربية، ساهمت سوريا بأكثر عدد من المشاريع بنسبة 26,14% من إجمالي المشاريع تلتها تونس 21,54% . وفيما يتعلق بالجانب التمويلي لهذه المشاريع فقد سجلت الأردن وليبيا الحصة الأكبر، إذ قدرت نسبة تمويل المشاريع أكثر من 21% لكليهما تلتها

البحرين 12,63% ومصر 10,07% ومن المتوقع أن تساهم هذه المشاريع في التخفيف من نسبة البطالة في الجزائر، لكونها وفرت 11478 منصب عمل ونسبة متفاوتة بين الدول صاحبة المشاريع، إذ سجلت سوريا أعلى نسبة 21,89% بتوفيرها أكثر من 2500 منصب عمل تلتها تونس 14,66% ومصر 11,53% . وتبرز المقارنة بين عدد المشاريع المنجزة من طرف كل دولة، وعدد مناصب العمل الموفرة مدى مساهمة المشروع المعني في توظيف اليد العاملة المحلية، حيث يوفر المشروع الواحد لدولة لبنان 281 منصب عمل في المتوسط تليه مملكة البحرين 192 منصب ثم السعودية 82 منصب، في حين لا يقدم المشروع الواحد لسوريا سوى 62 منصب عمل في المتوسط .

الخاتمة:

من خلال المؤشرات الدولية المعبرة عن مناخ الاستثمار، يتضح لنا أن البلدان العربية بدأت مؤخرا بالاهتمام أكثر بتهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمار الخارجي وجعله يساهم في إحداث تنمية اقتصادية، إلا أن الاستثمارات العربية البينية تبقى دون المستوى المرغوب فيه، إذا ما قارناه بحجم الاستثمارات العربية المتجهة للبلدان الغربية .

إن الطريقة الوحيدة لاستعادة الأموال العربية من الخارج ، واستقطاب رؤوس الأموال تكمن في السعي لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية ، عن طريق إصدار قوانين مشجعة للإستثمار ، الانفتاح وبناء علاقات تجارية متوازنة ومستمرة تؤدي عملا أساسيا في زيادة التجارة البينية ومن ثم زيادة الاستثمار والمشاريع المشتركة، مراجعة الحوافز والمزايا التي تمنحها الدول العربية لمواطنيها حتى يستثمروا فيها ، توفير المناخ الإيجابي الجاذب للإستثمارات بحل المشاكل والعقبات التي تواجه المستثمرين ، وتوفير الاستقرار بتشريعات متوازنة وآليات تنفيذية مرنة.

وعليه ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة، تعمل على التخفيف من نسبة البطالة، يجب على الجزائر أن تولي اهتماما أكثر برجال الأعمال الجزائريين وبمشاريعهم،

وتوجيهها للقطاعات الانتاجية، ومنحهم - على الأقل - نفس التسهيلات التي يجدونها في الخارج .

الهوامش والمراجع

- 1- أنظر « Pettolemn economist » June 1981
- 2- بلغ الدخل الوطني العربي سنة 1974 125 مليار دولار خصص منه لأغراض إنتاجية 10% فقط، وهذا يعني أن أكثر من 100 مليار دولار أنفق سنويا على أغراض لا تساهم في الإنتاج .
- 3- مجلة العلوم الاقتصادية رقم 01 جامعة قسنطينة ماي 1982 ص 58 .
- 4- نفس المرجع السابق ص 15 .
- 5- مجلة ضمان الاستثمار العدد 177 تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في العالم العربي أبريل 2003 .
- 6- أخذت البيانات الأصلية من المرجع السابق ذكره .
- 7- يصدره معهد نيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال 1995 .
- 8- يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف، بالتنسيق مع مركز قانون وسياسات البيئة لجامعة بيل ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية .
- 9- تصدره منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1995 مقرها برلين .
- 10- يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا منذ 1979 .
- 11- تصدره مجموعة - بي آر أس - شهريا منذ 1980 .
- 12- تصدره مجموعة الفايننشيل تايمز سنويا .
- 13- يصدره المجلس العالمي لسياسات العمال التابع لشركة أي تي كيرني الاستشارية العالمية منذ 1998. ولمزيد من الاطلاع ارجع إلى مجلة ضمان الاستثمار العدد 178 ماي 2003 .
- 14- منها الإعفاء من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، وعدم مصادرة الاستثمارات إداريا إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.
- لمزيد من الاطلاع أنظر الجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 2001/08/22 ص 5-8 .
- 15- يومية الشروق العربي العدد 937 بتاريخ 2003/12/01 .
- 16- نفس المرجع السابق .